مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧٨٦**

الأربعاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ناتاليغاوا	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد دوران
	بيرو	السيد تشافيس
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد دو جياكونغ
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد ريبير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

07-61657 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى معالي السيد شارلس نكاكولا، وزير السلامة والأمن في جنوب أفريقيا وميسر عملية السلام في بوروندي.

تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حاراً بمعالي السيد شاركس نكاكولا، وزير السلامة والأمن في جنوب أفريقيا وميسر عملية السلام في بوروندي.

أدعو الوزير نكاكولا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها معالي السيد شارلس نكاكولا، وزير السلامة والأمن في جنوب أفريقيا وميسر عملية السلام في بوروندي. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد نكاكولا (تكلم بالانكليزية): أقول لجميع أعضاء المجلس أسعدتم صباحا. وأول ما أود أن أقوم به هو أن أتولى تقديم الفريق المرافق لي، الممثل، كما هو، بنائبي، الأونرابل كينغسلي مامابولو، وهو المبعوث الخاص لجنوب أفريقيا إلى منطقة البحيرات الكبرى. ويرافقني أيضا السيد أدونيا آيباري، وهو ممثل أوغندا في هذه القاعة ولكنه أيضا عضو في لجنتنا التقنية الإقليمية وفي فريق التيسير.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على الفرصة النادرة التي أتحتموها لي لمخاطبة المجلس بشأن المسألة المعروضة علينا وهي: البحث عن السلام الدائم في بوروندي.

والمسألة الأولى التي أود أن أتناولها هي مسألة اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، الذي تم التوقيع عليه بين حكومة بوروندي، بقيادة الرئيس بيار نكورونزيزا، وحزب تحرير شعب الهوتو- قوات التحرير الوطنية، وهي حركة التمرد الأخيرة المتبقية خارج عملية إضفاء الطابع الديمقراطي في إطار بوروندي، بزعامة أغاثون رواسا. وتم التوقيع على الاتفاق في ٧ أيلول/سبتمبر العام الماضي.

وفي ظرف ٧٢ ساعة من التوقيع على اتفاق السلام الشامل، كان يحدونا الأمل في أن نشهد استكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولكن لم يتم التمكن من استكمال تلك العملية. ومن الواضح أن بعض المشاكل نشأت.

وعند هذه النقطة، يوجد بعض مقاتلي حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية المستعدين للموافقة على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونحن نمثل المبادرة الإقليمية للاتحاد الأفريقي ونعمل بوصفنا ميسرين للمبادرة، ولكننا بحاجة إلى المساعدة من أجل بدء تلك العملية واستكمالها.

وقد تكلمت عن المشاكل التي نشأت في سياق تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. واعتزم الآن أن أوضح ماهية تلك المشاكل.

أولا، تمثلت المشكلة الأكبر في أن اتفاق وقف إطلاق النار لم يبدد الشكوك وعدم الثقة التي اتصفت بها العملية المبكرة للمفاوضات. وكانت حكومة بوروندي

تعتقد أن حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية لن يحترم الاتفاق. ولكن حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية، من جانبه، كانوا أيضا متشككا بشكل عميق في الحكومة وكان يشعر بأنها لن تنفذ جانبها من الاتفاق.

ولكن، وبالرغم من تلك الشكوك، قمنا بتحضيراتنا لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أننا زودنا حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية بأموال بحيث يتمكن من أن يشرع في التعامل مع مقاتليه بغية التوضيح الكامل لنتائج اتفاق وقف إطلاق النار الشامل.

وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، أخذنا بعض قادة قوات التحرير الوطنية إلى داخل بوروندي، بحيث يمكنهم الوقوف على الأوضاع، إن جاز التعبير، في ما يتعلق بسياسة البلد ويمكنهم أيضا تقييم الحالة الأمنية داخل البلد. وحالما اقنعوا بأن الظروف ستكون فعلا مفضية إلى عودتهم إلى البلد، أعدناهم إلى تنزانيا.

وأنشأنا الآلية المشتركة للتحقق والرصد في تشرين الأول/أكتوبر ذلك العام، بالرغم من أن حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية قاطع انطلاق ذلك الهيكل. وبالرغم من أن قوات التحرير الوطنية انضمت فيما بعد إلى الآلية المشتركة للتحقق والرصد، فإنها كانت متذبذبة في حضور الاجتماعات. وقد انسحبت لاحقا من الآلية المشتركة للتحقق والرصد.

إن الحالة في بوروندي ذاتها عرقلت استكمال برنامج التيسير. وكان المسرح السياسي مسمما بعدد من النداءات السيئة التقدير للغاية من جانب حكومة وقيادة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – جبهة الدفاع عن الديمقراطية، الذي يتولى مقاليد الحكم. كما شارك الرئيس إنكورونزيزا نفسه في المواجهة مع المعارضة السياسية. وما أدى إلى المزيد من تفاقم المشكلة هو الاختلافات في إطار الحزب الحاكم ذاته. وتمثلت نتيجة ذلك في احتجاز السيد حسين رجبو الرئيس السابق للحزب الحاكم.

ويدرك أعضاء مجلس الأمن أن بعض التغييرات حصلت مؤخرا. وبالرغم من أننا لن ندعي احتكارا للقرارات التي اتخذت في النهاية، فإننا قدمنا إسهاما في ما يتعلق بتلك التغييرات. وبالتالي كنا منخرطين في عدد من المشاركات مع رئيس بوروندي، في محاولة للدعوة إلى اتخاذ نهج جديد نحو الحالة السياسية داخل البلد، التي كانت آخذة في أن تصبح محتدمة. وفي ذلك الصدد، أبلغناه بأنه سيكون من الأفضل له أن يشارك مع المعارضة السياسية بغية القيام بالوساطة بشأن المأزق الذي حصل. وبالتالي، يسرنا أنه تمكن فعلا، في نهاية المطاف، من التعامل مع تلك الحالة وقد أشاد به على حد السواء زعيما حزب جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي واتحاد التقدم الوطني.

وناقشنا معه أيضا إمكان الإفراج عن السيد حسين رجبو. ونرى أنه ينظر جديا في تلك الحالة بالذات. وكانت حجتنا في ذلك أنه لن يتمكن إلا عندما يتحد حزبه من توجيه التطورات سياسيا داخل بوروندي على النحو السليم، سواء فيما يتعلق بالمناخ السياسي في البلد أو على سبيل المساهمة في وضع الاتفاقات المبرمة بين حكومته وحزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية في صيغتها النهائية.

ومارسنا عليه أيضا بعض التأثير ليوافق على عقد اجتماع لمحاولة إزالة أي عوائق ما زالت قائمة فيما يتعلق بالمشاكل التي نشأت نتيجة لعدم الثقة بين الجانبين المتورطين في الصراع: وذلك بأن يحضر بالفعل اجتماعا يلتقي فيه برئيس حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية وجها لوجه، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لنا. وانعقد

ذلك الاجتماع في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ تحت رعاية وتوجيه رئيس تنزانيا كيكويتي. ونظر ذلك الاجتماع في بعض الأمور المحددة، واتخذت من خلاله بعض القرارات نتيجة للمناقشات التي دارت بينهما. وشملت تلك القرارات ما يلي.

أولا، التزم كل من الرئيس نكورونزيزا والسيد رواسا مجددا بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. ثانيا، اتفق كلاهما على ضرورة التنشيط الفوري لآلية التحقق والرصد المشتركة، وهي الوسيلة الوحيدة المتاحة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

واتفقا أيضا على التنفيذ السريع لإطلاق سراح المسجونين السياسيين وأسرى الحرب باستخدام نظام درساه بالتفصيل، ويشتمل على العناصر التالية. أولا، تقدم قوات التحرير الوطنية على الفور قائمة بسجنائها وتنشأ لجنة مشتركة، بالاشتراك مع وزارة العدل في بوروندي، لفحص القائمة المقدمة، ويفرج بعد ذلك عن السجناء.

واتفقا كذلك على وجوب إجراء اتصالات مباشرة بين القائدين، لكي يتسنى لهما حل أي مشاكل قد تنشأ في عملية تنفيذ القرارات.

أما آخر نقاط الاتفاق فتتمثل في ضرورة أن تعود قيادة وحزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية إلى داخل بوروندي، حتى يمكن أن يشكلا جزءا لا يتجزأ من القرارات التي يتم اتخاذها، ومن تنفيذ تلك القرارات، وبذلك يقدمان التوجيه المناسب لوضع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في صورته النهائية.

ولكن حدث بالطبع انشقاق في صفوف وحزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية. وأدى ذلك الانقسام إلى تخلي عدد من المقاتلين عن مواقعهم وسعيهم إلى المساهمة في تيسير الاندماج في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد فعلوا ذلك في آب/أغسطس ٢٠٠٧. ولكن التحرك الذي قاموا به لم يكن مقبولا لدى من ظلوا في مواقعهم بقواعد قوات التحرير الوطنية في عدد من المناطق. ومن بين هذه المناطق روكورو وغابة كيبيرا، فضلا عن القواعد القائمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونظرا لعدم رضى البعض عن تخلي بعض الأشخاص عن مواقعهم، قامت بعض عناصر قوات التحرير الوطنية بتعقبهم. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، قتل ٢١ من هؤلاء الأشخاص في بوتيريري. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قطعت رؤوس تسعة منهم في روغازي. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل أيضا ثلاثة من قادة هذه الجماعات في بوجومبورا الوسطى. وندرك بطبيعة الحال أن آخرين قد قتلوا داخل مخيمات حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية ذاتها، بعد أن أشاروا إلى رغبتهم في ترك مواقعهم أو اشتبه في ذلك.

وبصفتنا الجهة الميسّرة، وجدنا من الضروري لذلك أن ننظر فيما نفعله في ظل هذه الظرف، ومن ثم اتصلنا بقيادة المبادرة الإقليمية التماسا للتوجيه. وما قالوه لنا هو أننا لا ينبغي ان ننسى شروط الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار. فالاتفاق ينص، في جملة أمور، على أن ينشئ الاتحاد الأفريقي فرقة عمل خاصة لحماية قادة ومقاتلي حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية، بما يشمل تحركهم نحو مناطق التجمع؛ وأن تقوم الآلية المشتركة للتحقق والرصد، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، بمعالجة مسألة هياكل القيادة وطرائق تأمين المحيط الداخلي والخارجي لمناطق التجمع؛ وأن تساعد الآلية وأفرقة الاتصال المشتركة في عمليات تسجيل المقاتلين والتحقق من هويتهم في مناطق التجمع. كما قالوا لنا إن العملية المطلوبة لذلك هي أن نذهب، بعد إتمام كل ذلك، إلى قواعد حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير

الوطنية ونقود هؤلاء المقاتلين إلى مناطق التجمع، وبذلك نزودهم بالحماية حتى لا يتعرضوا للهجوم أثناء تحركهم نحو مناطق التجمع.

غير أن القيادة قالت إنه يوجد الآن بالرغم من ذلك أشخاص يريدون أن يصبحوا جزءا من العملية وإننا مسؤولون عن تهيئة مناطق التجمع المذكورة ووضعهم فيها، وبذلك نبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبطبيعة الحال، فإن ما نتكلم عنه هو ٢ ٧٠٠ من هؤلاء المقاتلين، الذين وضعوا أنفسهم في خدمة هذه العملية. وقد أوضحوا لنا، من خلال تعاملاتنا معهم، أن حوالي ٨٠٠ من أعضاء حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية، الذين لم يتخلوا عن مواقعهم، لايزالون خارج تلك المناطق. ومن ثم، فنحن نرى الوضع على النحو التالي: إن الأغلبية العظمى من مقاتلي قوات التحرير الوطنية قد تخلوا بالفعل عن مواقعهم ويطلبون الدخول في العملية التي لا بد وأن تفضي في نهاية المطاف إلى إدماجهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبوروندي.

وبعد أن رأينا بعض هؤلاء الأفراد في منطقة التجمع في راندا، اتجهنا إلى المجتمع الدولي لتفسير ما وقع. وبالطبع، اتضح لنا أن المجتمع الدولي كان عازفا عن المشاركة في هذه العملية. ولم نبلغ بالسبب في هذا العزوف. غير أننا قد فهمنا من المناقشات التي دارت على مختلف المستويات أن إحدى المسائل التي أثيرت تتمثل في تعذر التأكد من أن من يعلنون أنهم أعضاء في قوات التحرير الوطنية هم فعلا أعضاء بها. وأود أن أشرح لأعضاء المجلس موقفنا إزاء هذه المسألة.

عندما يكون هناك ٢ ٧٠٠ فرد، بعضهم مسلح، يجوبون أنحاء الريف في بوروندي، ستنشأ مشكلة تتمثل في أن أولئك الأفراد سيسعون للمحافظة على البقاء من خلال الحصول على الإمدادات الغذائية، وبالتالي، سيتوجهون إلى القرى للحصول على ذلك الغذاء. وبوسعنا أن نتصور أنهم لن يحصلوا على هذه الأغذية بطريقة متحضرة. ولذلك فإنهم في بعض الحالات سيجبرون القرويين على إعطائهم الغذاء بل وسيتحرشون بهم ويخيفونهم ليفعلوا ذلك. ونعلم، كما تشير الأرقام التي ذكرتها، بالهجمات التي تشنها العناصر المتبقية من حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية فيما بعد على الناس. وسوف تستمر هذه الهجمات لذلك في الحدوث، وقد تنشأ عنها حالة يتقاتل فيها أولئك المنشقون مع العناصر الباقية من حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية.

وضمن هذا السياق، ومن الواضح أن السكان عموما قد يتورطون فيه، قد تنشأ حالة يضطر فيها جيش بوروندي أيضا للتدخل. وبعبارة أخرى، لو أننا لم نتدخل كما فعلنا، لسمحنا بنشوء حالة تلقي بالبلد في دوامة من العنف وتقوض الجهود المبذولة للتوصل إلى سلام دائم في بوروندي. وقد رأينا من جانبنا وبمنطقنا المتواضع من الضروري لنا أن نحتضن هؤلاء الأشخاص ونحميهم من الهجوم، ونكفل بالطبع عدم دخولهم أنفسهم إلى بوروندي ليرتكبوا الفظائع. كان ذلك منطقنا البسيط فيما يتعلق بهذه المسألة لأننا لم نعرف أي بديل آخر لتلك الحالة.

وما زلنا بطبيعة الحال، كأفريقيين، تأنيب الضمير الذي انتابنا. فعندما سمحنا بتطور الحالة في رواندا، وحين تقاعسنا عن التدخل كأفريقيين في وقت مبكر في تلك الحالة، انتهى بها الأمر إلى الفظائع التي حدثت في رواندا. ولذلك فلن نسمح بأي إمكانية لنشوب العنف في بوروندي. ورأينا، بمنطقنا المتواضع، من الأفضل لنا أن نستقبل أولئك الأشخاص في مناطق التجمع لحمايتهم ولمنعهم من المشاركة في أي فظائع. وفعلنا ذلك استنادا إلى التعليمات التي تلقيناها من قيادات المبادرة الإقليمية؛ ولكن كان بعض من مسؤوليتنا أن نفعل ذلك.

وقد سمعنا أن السبب في عدم رغبة المجتمع الدولي في المشاركة يرجع إلى غياب قيادة حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية طوال الوقت عن تلك العمليات. وكنا بطبيعة الحال على اتصال بحزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية طوال الوقت، بطرق منها تنظيم اجتماع كان ينبغي أن ينعقد في يوم الأحد الماضي، ولكن تعين تأجيله إلى يوم الجمعة. وسيكون ذلك تفاعلا لمدة يومين بين بعض القادة الحكوميين وقادة حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية. وتقرر عقد الاجتماع في تترانيا يومي الجمعة والسبت، وسوف يمثل استمرارا لجهودنا من أجل إبقاء قيادة حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية على علم بما يجري والاستمرار في طلب مشاركتهم في هذه العملية التي لا بد وأن تسفر في النهاية عن وضع اللمسات الأخيرة على برنامج إعادة إدماج أعضاء حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية.

وسوف يُعقد أيضا اجتماع بين السيد رواسا ووزير خارجية تترانيا. وسألتقي، بوصفي ميسّرا، بالسيد رواسا بعد ذلك. ونرى أننا إذا حظينا بمساعدة المجتمع الدولي، فهناك عدد من الأشياء التي يمكننا عملها سويا لإتمام العملية. والآن نعمل على إنجاز هذا البرنامج في موعد نهائي حدده الاتحاد الأفريقي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ونعمل بكل طاقتنا على الوفاء بهذا الموعد.

ثانيا، نحن أبناء جنوب أفريقيا الوحيدون في الوقت الحالي الذين نقدم الإمدادات الغذائية لأفراد حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية الذين خرجوا من مكامنهم. ونريد من المجتمع الدولي أن يساعدنا في النهوض بتفاصيل مسألة تسجيل الأشخاص الذين وضعوا أنفسهم تحت تصرفنا وإعادة إدماجهم.

وعندما خاطبنا أعضاء المجتمع الدولي عقب مغادرتنا رواندا بشأن الأشخاص الذي وضعناهم في مناطق التجمع، اقترحنا أن يذهبوا إلى رواندا ليراقبوا الأشخاص الموجودين هناك ويتفاعلوا معهم ويوجهوا إليهم الأسئلة ليتيقنوا مما إذا كانوا فعلا أعضاء في حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية أم ليسوا كذلك. وفي حديث آخر مع وسائل الإعلام، قالوا إنهم سألوا قيادات حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية وأن القيادات، ومقرها في كل من تترانيا وكينيا، أنكروا أن الأشخاص الذين خرجوا من معاقلهم من أفرادهم. وقد كنت في الجانب الآخر من حياتي صحفيا، ومن ثم سألتهم عما إذا كانوا قد وجهوا إليهم السؤال الهام، وهو سؤال له وجاهته حقا: عما إذا كان حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية قد شاهد فعلا هؤلاء الأشخاص ويمكنه بالتالي أن يقول إنهم ليسوا من أعضائه السابقين. هذه هي النقطة الأولى.

النقطة الثانية هي أن قيادة حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية قد أصدرت عددا من البيانات الصحفية التي تهاجم فيها عملية التيسير، ملمحة إلى أننا قد دبرنا انقساما في قوات التحرير الوطنية. وقد ظهر هذا الانقسام بالطبع في مغادرة بعض المقاتلين لمواقعهم. ومن ثم فحزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية يعترف ضمنيا بوجود الانقسام وبأنه قد نجم عن ترك بعض أولئك المقاتلين لمواقعهم.

أما حجتنا المتواضعة الثالثة فمؤداها أن حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية لو كان مقتنعا فعلا بصحة أن أولئك المقاتلين ليسوا من صفوفه، لكان قد دعا المجتمع الدولي إلى مقابلة أفراده أينما كانوا وسؤالهم عما إذا كان أي أشخاص قد تركوه. كانوا سيفعلون ذلك، ولكنهم لا يفعلونه لأنهم يعلمون الجواب أنفسهم، ونحن نعلمه أيضا لأننا نشطون في الميدان. وقد تلقينا معلومات وقمنا بالتحقق من صحة تلك المعلومات. ونحن على يقين من أن الغالبية العظمى، إن لم يكن ١٠٠ في المائة، من الأشخاص

الموجودين في مناطق التجمع هم من أعضاء حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية.

وقد جمعنا فريقا من الأشخاص نطلق عليهم المديرية السياسية للإشراف على تنفيذ الاشتراطات المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار وإسداء المشورة لجهة التيسير بشأن الخطوات السياسية الأخرى التي يلزم اتخاذها لإتمام هذه العملية. وإذا مد لنا المجتمع الدولي يد المساعدة في ذلك، فهناك الكثير بالفعل مما ستتمكن من تحقيقه بأنفسنا.

ويرأس المديرية السياسية السفير مامابولو، الذي قدمته في وقت سابق؛ كما أن من بين أعضائها السفيران من جنوب أفريقيا ومن بوروندي، على التوالي، والممثل التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة السيد محمود، وممثل الاتحاد الأفريقي، السيد با. ولدى عودة قادة حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية بالفعل من بوروندي، سيتمكنون أيضا من تعيين ممثليهم السياسيين في المديرية. وستُدعى الحكومة أيضا بطبيعة الحال إلى إيفاد ممثلين إلى المديرية السياسية. ونرى أنه سيكون في وسع المديرية السياسية حل بعض المشاكل السياسية التي نشأت فيما يتعلق بالأمور ذات الصلة بالسعي من أجل السلام في بوروندي.

وفي الختام، أود أن أعود إلى مناشدتي. فتلك المناشدة تمثل رغبات الاتحاد الأفريقي والمبادرة الإقليمية، وبطبيعة الحال، رغبات البلدان الثلاثة التي تقود تلك المبادرة وهي أوغندا وتترانيا وجنوب أفريقيا، بوصفها البلدان المُيسِّرة. إن ما ننشده هو مساعدة المجتمع الدولي ومساعدة الأمم المتحدة وهياكلها المختلفة. نريدها أن تساعدنا في، أولا، الإشراف على عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج ٢ ٧٠٠ شخص أعربوا بالفعل عن استعدادهم للمشاركة في تلك العملية؛ وثانيا، أن تساعدنا في مواصلة الضغط على قيادة قوات التحرير الوطنية، لتتخذ مواقعها العسكرية في ما يتصل بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بجميع أبعاده، لكي يتسنى، في نهاية المطاف، استكمال برنامج التيسير بنجاح.

ومن الأمور التي رأيناها عندما ذهبنا إلى المعسكر في منطقة راندا للتحدث مع العناصر التي تنتمي إلى قوات التحرير الوطنية هناك وجود الكثير من الأطفال الجنود. ولهذا السبب قمنا بدعوة ممثلي المجتمع الدولي، في جملة أمور، إلى الذهاب إلى ذلك المعسكر حتى يروا ما يجري. وبالتأكيد، لا بد أن تقع على عاتقنا مسؤولية إخراج جميع أولئك الأطفال من تلك الظروف حتى يمكن، وفقا لبروتوكولات الأمم المتحدة، تنشئتهم خارج الصراع. وأنا لا أزال أرغب في مناشدة المجتمع الدولي أن ينظر في الدعوة التي وجهتها إلى ممثليه للذهاب إلى تلك المخيمات التي نديرها الآن، حتى يروا بأنفسهم من الموجود هناك، وفي المقام الأول، التعرف على هوية هؤلاء الأشخاص، وثانيا حتى يروا الأطفال الذين أُرغموا على حمل السلاح.

ومرة أخرى أكرر التأكيد على تقديرنا لأنكم أعطيتمونا فرصة مشاطرتكم خبراتنا في محاولة مساعدة شعب بوروندي للتغلب على الصعوبات التي يواجهها أفراده، لكي يتمكنوا جميعا من المشاركة في إعادة بناء بلدهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد نكاكولا على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر السيد نكاكولا على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أرحب بالممثل التنفيذي للأمين العام في بوروندي السيد يوسف محمود والممثل الدائم لبوروندي السيد جوزيف نتاكيروتيمانا.

منذ أن تكللت العملية السياسة في بوروندي بالنجاح، ظلَّ التمرد المستمر لقوات التحرير الوطنية يشكل أخطر تهديد للسكان ولاستقرار البلد. ولهذا السبب رحبنا

وكلنا أمل بانطلاق المفاوضات التي بدأت العام الماضي عقب التوقيع على اتفاق دار السلام لوقف إطلاق النار الشامل في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وتود فرنسا أن تشكر جنوب أفريقيا على الجهود المستمرة التي تبذلها، ولا سيما الجهود الشخصية التي يقوم بها الوزير نكاكولا، لدعم عملية السلام. ونأمل أن تستمر هذه الجهود وأن يعرب المجلس، كما طلب السيد نكاكولا للتو، عن دعمه للعملية. وبصفتي الشخصية كرئيس فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة؛ أود أن أؤكد للسيد نكاكولا على أن ما قاله من فوره قد حرّك مشاعرنا جميعا، وأنني سأبذل قصارى جهدي لضمان أن ينظر الفريق العامل التابع للمجلس في حالة الأطفال في بوروندي في أقرب فرصة ممكنة. وأعتقد أنه قد بيّن بجلاء وبدقة الأسباب التي تستدعي معالجة هذه الحالة.

ومما يبعث على قلقنا البالغ جميعا استمرار تعثّر المفاوضات. ومن الأهمية الحاسمة أن تنضم قوات التحرير الوطنية إلى عملية السلام في أقرب وقت ممكن، ولا سيما أن تعود إلى مزاولة نشاطها في الآلية المشتركة للتحقق والرصد دون تأخير ودون أية شروط مسبقة. وفي الوقت نفسه، نود أن نشجع السلطات في بوروندي، وكذلك الشركاء الدوليين في العملية على مواصلة جهودهم بغية الدخول في حوار مع هذه الحركة، إذ نرى أن هذا هو السبيل الوحيد الذي سيمنح السلام أكبر فرصة ممكنة.

وسوف يتاح لمجلسنا فرصة إعادة النظر في ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. ودون الدخول في تفاصيل هذه المناقشة المستقبلية في هذه المرحلة، فإن وفد بلدي يود أن يؤكد على دعمه الكامل لتجديد الولاية، حيث نرى أن المكتب قد قدم أثمن دعم لجهود السلطات في بوروندي من أجل المساعدة في بناء السلم والاستقرار في البلد. ونشجع مكتب الأمم المتحدة على الإبقاء على دعمه المقدم إلى عملية السلام بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية بالعمل مع الميسرين، وعلى زيادة هذا الدعم.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يرحب، في ما لا يتعلق بهذه العملية، بالتطورات السياسية الأخيرة في بوروندي المتمثلة بتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك بالاتفاق الإطاري للعدالة الانتقالية الذي أُبرم في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وهكذا، أبدى شعب بوروندي مرة أخرى انه لا يزال يملك روح الحوار والتعاون الاجتماعي، التي ما برح المجلس يرحب بها دائما، وأتاح للبلد إحراز تقدم في بناء السلام.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أشكر السيد نكاكولا على إحاطته الإعلامية بشأن التقدم المحرز في عملية السلام في بوروندي، وخاصة في ما يتعلق بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل مع قوات التحرير الوطنية. ويرى وفد بلدي أنه من الأساسي لبناء السلام في بوروندي أن يتم تنفيذ هذا الاتفاق بصورة فعالة. ولذلك، تود بلجيكا أن تعرب عن تقديرها الكامل لجهود المبادرة الإقليمية وجهود المُيسِّر الرامية إلى إحياء عملية السلام التي، كما نعلم، وصلت إلى طريق مسدود منذ فترة.

ويخشى وفد بلدي من أنه إذا لم تتم العملية على النحو الواجب، فقد يؤدي ذلك إلى حلقة مفرغة من التوترات، وبالتأكيد إلى العنف في بوروندي. ونخشى من العواقب الأمنية والإنسانية السلبية إذا طالت فترة الجمود. ولذلك، لا بد لقوات التحرير الوطنية أن تستأنف مزاولة أنشطتها في الآلية المشتركة للتحقق والرصد على الفور. ويتعين أن تُعيد قوات التحرير الوطنية إلى عملية السلام. ونؤمن بأن الحل العسكري ليس ممكنا ولا محبذا. وينبغي أن يكون الحل سياسيا؛ وليس عسكريا.

ونشجع المُيسِّر بصدق على أن يواصل بهمة جهوده الرامية إلى إعادة الشروع في تنفيذ الاتفاق. كما تعرب بلجيكا عن ثقتها التامة به ودعمها الكامل له. ويتعين علينا أن نعرف الكيفية التي يجب أن نعمل بها لإنقاذ الاتفاق وآليات تنفيذه. وشأننا شأن الأمين العام في تقريره الأخير عن بوروندي، ترى بلجيكا أيضا أنه يتعين إعادة إطلاق العملية في إطار عملية سياسية شاملة تتيح المجال لتلبية بعض الشواغل المشروعة التي عبرت عنها الحكومة و قوات التحرير الوطنية على حد سواء. وبدون المساس بالعملية الجارية، سيمكّن هذا الإطار الشامل من معالجة مسائل ذات طابع سياسي، أي المسائل المتعلقة بالضمانات الأمنية التي أثارتها قوات التحرير الوطنية وتحديد المستقبل السياسي لتلك الحركة أو منح بعض المناصب العليا لأعضائها.

ولتحقيق هذا الهدف، نناشد قيادة قوات التحرير الوطنية إعادة الاتصالات المباشرة مع الحكومة من أجل معالجة هذه القضايا. إن تكيّفا خفيفا لإجراءات تنفيذ الاتفاق من شأنه، بلا شك، أن يمكّن من معالجة بعض هذه المسائل بصورة أفضل مثل تعزيز دور لجنة التوجيه التي أشار إليها السيد نكاكولا. ونرى أن اقتراح الأمين العام بأن تقوم الأطراف بوضع خريطة طريق قد يسهم أيضا في إحياء عملية السلام.

وأخيرا، تعرب بلجيكا عن استعدادها لتلبية دعوة المُيسِّر إلى زيارة المخيمات بغية الإحاطة علما بالحالة كما وصفها الوزير.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للوزير تشارلز نكاكولا، وزير السلامة والأمن في جنوب أفريقيا وميسر عملية السلام في بوروندي، على إحاطته الإعلامية بشأن آخر تطورات عملية السلام في بوروندي. ونرحب أيضا بوجود الممثل التنفيذي للأمين العام لبوروندي، السيد يوسف محمود.

إننا نذكر بالدور الهادف الذي تقوم به جنوب أفريقيا في عملية السلام في بوروندي. فهي لم تسع جاهدة إلى ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل فحسب بل وساهمت أيضا بقوات في فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل صون السلم والأمن في بوروندي. ويتمثل الإسهام الخاص لجنوب أفريقيا في الجهد الحالي الذي تبذله، مع بلدان أخرى في المنطقة، لتحريك عملية السلام. ولقد أجرت مؤخرا سلسلة من المشاورات، بما في ذلك مع قادة المبادرة الإقليمية للسلام والرئيس نكورونزيزا. وكان إنشاء الإدارة السياسية في بوجومبورا قد نتج عن تلك المشاورات. والغرض من هذه الإدارة تذليل العقبات السياسية التي تظهر في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. ونود أن نؤكد على ضرورة استمرار الدعم والمشاركة القوية من جانب الشركاء الإقليميين والدوليين للتوصل إلى نتيجة ناجحة لعملية التشاور من أجل السلام.

وترحب غانا بتعيين حكومة الوحدة الوطنية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والتي يمتثل تشكيلها للأحكام الدستورية المتعلقة بالتمثيل الحزبي والعرقي والجنساني. هذا تطور مشجع، وينبغي الإشادة بمثابرة الرئيس نكورونزيزا وبالمرونة التي أبدتها قيادة الاتحاد من أجل التقدم الوطني والجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي في إنهاء الأزمة السياسية التي شلت البرلمان ومؤسسات وطنية أخرى. ونتوقع من الحكومة الجديدة أن تركز جهودها على التصدي للتحديات العديدة الباقية في مجالي توطيد السلام وإعادة الإعمار واللذين تعطل إحراز تقدم فيهما أثناء الأزمة السياسية في الأشهر الماضية. وينبغي أن تكون أولويتها العليا الإنهاء الناجح للمرحلة الأخيرة من عملية السلام.

ونشعر بقلق خاص لاستئناف الاشتباكات المسلحة المتفرقة بين قوة الدفاع الوطنية وقوات حزب تحرير شعب الهوتو. وبدون إنهاء الأعمال القتالية والوقف الشامل لإطلاق النار سيظل يصعب على الشعب البوروندي نيل السلام والاستقرار اللازمين لإعادة الإعمار بشكل فعال وللتنمية المستدامة. ولذلك يتحتم على جميع الأطراف السياسية في بوروندي، بما في ذلك حزب قوات التحرير الوطنية، أن تدخل في حوار مع الحكومة شامل للجميع وأن تسهم إسهاما ايجابيا في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

إن صلب هذا الموضوع هي القضايا المتعلقة بضرورة الاتفاق على طرائق لإدماج قوات التحرير الوطنية في المؤسسات الوطنية وإبرام اتفاق تقني بشأن القوات لتحديد المناصب التي سيشغلها المقاتلون السابقون من هذه القوات في قوات الأمن الوطنية، وكذلك الإفراج عن سجناء قوات التحرير الوطنية.

ونحن نرى أنه ينبغي للحكومة وقوات التحرير الوطنية، بمساعدة الشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي، أن تتمكن من التغلب على هذه التحديات. فاليأس ليس خيارا. ونشيد بالتيسير وبالفريق التقني الإقليمي على جهودهما لإعادة انعقاد الآلية المشتركة للتحقق والرصد، ونحث قوات التحرير الوطنية على تجاوز خلافاتها الداخلية والعودة إلى تلك الآلية.

وأخيرا، نشكر الوزير نكاكولا على جهوده الدؤوبة لإيجاد حل دائم للصراع في بوروندي. ويبقى استمرار وجود الأمم المتحدة ومساعدتها، من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، أمرا حيويا لتوطيد السلام في بوروندي.

السيد شيرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود في البداية أن نثني على معالي السيد تشارلز نكاكولا وأن نشكره على إحاطته الإعلامية الموضوعية بشأن التطورات في عملية السلام في بوروندي. ويعتقد الاتحاد الروسي أن جهود الوساطة النشطة التي تبذلها جمهورية جنوب أفريقيا لدعم السلام في بوروندي لها أهمية أساسية للنجاح في تنفيذ الأطراف لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل – وهو أساس استقرار الحالة في ذلك البلد.

مازالت الحالة في بوروندي بالغة التعقيد، ولكن الخطوات التي اتخذها الرئيس نكورونزيزا والحكومة تبعث على التفاؤل. وعلى وجه التحديد فإن التقدم المحرز في العملية السياسية الموسعة، وتشكيل حكومة جديدة، واستئناف أعمال البرلمان هي أمور تبعث على الأمل في أن يتم أيضا كسر الجمود في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل.

يواجه المجتمع البوروندي الآن طائفة من المشاكل الكأداء. وإيجاد الحلول الناجحة لها سيكون، إلى حد كبير، مفتاح مسار هذا البلد في المستقبل. والتحديات الأكثر أهمية هي تعزيز السلام والحكم الديمقراطي، وتنفيذ برنامج وطني لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وإصلاح قطاعي العدل والأمن، وحماية حقوق الإنسان، وسن تدابير لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب ومكافحة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولقد أشار الوزير اليوم بالتحديد إلى تلك المشاكل.

ونشير في هذا الصدد إلى أن مسؤولية بناء السلام في بوروندي تقع في المقام الأول على عاتق الأطراف البوروندية. ويجب على السلطات وجميع القوى السياسية في بوروندي أن تواصل الإصلاحات المتفق عليها في أروشا ودار السلام وأن تحافظ على روح الحوار والتوافق ومشاركة الجميع التي ستجعل من الممكن لهم أن ينجحوا في إتمام عملية الانتقال في بلدهم.

هـذه الجوانـب الرئيـسية هـي محـل تركيـز شـديد في مـشروع البيـان الـصحفي بـشأن الحالـة في بورونـدي والـذي أعده زملاؤنا الفرنـسيون. التنفيـذ الكامـل مـن أطـراف اتفـاق وقـف إطـلاق النـار الـشامل هـو مفتـاح التنميـة المـستقرة لبورونـــدي فـــي المـستقبل. ونحـن نـدعو حـزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنيـة وزعيمهـا، الـسيد رواسـا، إلى الوفـاء بالتزامـاقم وفقـا للاتفـاق الـشامل واسـتئناف الأنـشطة العملية للآلية المشتركة للتحقق والرصـد، وذلـك علـى شـاكلة الترتيبـات الـتي تم التوصـل إليهـا في وقـت سـابق مـع قيـادة بوروندي في دار السلام.

ونـود أن ننتـهز هـذه الفرصـة لنعـرب عـن امتناننـا لأنـشطة مبـادرة الـسلام الإقليميـة، وبالتحديـد أنـشطة أوغنـدا وتترانيا، وأنشطة فرقة العمل الخاصـة التابعـة للاتحـاد الأفريقـي ومكتـب الأمـم المتحـدة المتكامـل في بورونـدي. كمـا نـود أن نـثني مـرة أخـرى علـى جهـود الوسـاطة الـتي يبـذلها الـوزير نكـاكولا، الـذي يفعـل مـا بوسـعه لتحقيـق اسـتقرار الحالـة في هذا البلد.

في الختام، نود أن نعلن تأييدنا لمشروع البيان الموجه إلى الـــصحافة بـــشأن بورونـــدي والـــذي أعـــده زملاؤنـــا الفرنسيون.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نرحب بالميسر لعمليـة الـسلام في بورونـدي، معـالي السيد تشارلز نكاكولا، ونشكره على إحاطته الإعلاميـة الـتي قدمها إلى المجلس.

تلاحـظ جنـوب أفريقيـا بتقـدير الـدور الهـام الـذي تؤديـه دائما بلدان المنطقة، من خلال مبادرة السلام الإقليميـة بقيادة أوغندا، والاتحاد الأفريقي، في توجيـه عمليـة الـسلام في بوروندي نحو تسوية سياسية دائمة ومستدامة.

ونشيد بها على الجهود المتضافرة التي بذلتـها لمـساعدة شعب بوروندي على تحقيق أهدافه مـن أجـل الـسلام والأمـن والتنميـة الاجتماعيـة والاقتـصادية. وكانـت جنـوب أفريقيـا دائمـا تتـشرف بـأن تُـدعى إلى المـساهمة في هـذه العمليـة حـتى تساعد على توجيهها نحو حل سياسي مـستدام وشـامل لكـل شـعب بورونـدي. وتـؤمن جنـوب أفريقيـا دائمـا بـأن الحـوار الـسياسي والمـصالحة همـا وحـدهما القـادران علـى ضـمان حـل سياسي دائم في بوروندي. وسنواصل القيام بكل ما هـو لازم لدعم جهود الميسر وفريقه خلال اضطلاعهما بمسؤولياقمما.

إن توقيـع اتفـاق وقـف إطـلاق النـار الـشامل بـين حكومـة بورونـدي وحـزب تحريـر شـعب الهوتـو – قـوات التحرير الوطنية هو معلـم هـام في عمليـة الـسلام، وقـد سـاهم إسـهاما كـبيرا في تحقيـق التحـسن العـام في الحالـة الأمنيـة والسياسية في ذلك البلد. وكما يحق، فقد جلب هـذا الاتفـاق الأمـل لـشعب بورونـدي، حيـث كـان هنـاك توقـع عـام بجـني عوائد السلام.

ولقـد شـجعتنا الانطلاقـة الكبيرة المتمثلة في الوصـول إلى توقيـع هـذا الاتفـاق مـن قبـل حكومـة بورونـدي وحـزب تحرير شـعب الهوتـو – قـوات التحريـر الوطنيـة. ولـذلك نـضم صوتنا إلى النداء الداعي إلى عـودة قـوات التحريـر الوطنيـة إلى الآليــة المـشتركة للتحقــق والرصــد، دون تــأخير أو شــروط مـسبقة، وإلى جميـع الأطـراف لتنفيـذ الاتفـاق تنفيـذا كـاملا. وتـشجع جنـوب أفريقيـا جهـود حكومـة بورونـدي لتعزيـز الحـوار والمـصالحة الوطنيـة، ونـدعوها إلى الاسـتمرار علـى هذا الدرب.

ونــدعو مجلـس الأمــن والمجتمـع الـدولي إلى العمـل بتضافر لـدعم المبـادرة الإقليميـة للـسلام وبرامجهـا، خاصـة مـن خـلال دعـم نـزع سـلاح وتـسريح وإعـادة إدمـاج المقـاتلين السابقين الذين سلموا أنفسهم لهذه العمليـة، ويقـدر عـددهم الآن بحـوالي ٧٠٠ ٢ مقاتـل. كمـا نـدعو المجتمـع الـدولي إلى ممارسـة الـضغط علـى قـوات التحريـر الوطنيـة حـتى تنـضم إلى

عملية السلام. وستواصل جنوب أفريقيا الإسهام في فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي والمنتشرة حاليا في بوروندي، وسنفعل كل ما يلزم من أجل إتمام عملية التيسير من أجل إنهاء الصراع.

إننا ندرك اقتراب الموعد النهائي لإتمام عملية التيسير في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ونحن على ثقة بأن المبادرة الإقليمية والاتحاد الأفريقي سوف يجريان مراجعة للوضع بغية اتخاذ القرارات المناسبة في المستقبل.

وأخيرا، إنا نشيد بالعمل الذي اضطلع به الميسر، ونحن ندرك أن مهماته ومسؤولياته في وطنه بنفس القدر من الصعوبة. ونشجعه وفريقه على متابعة السير على هذا الطريق الذي حددته المبادرة الإقليمية والاتحاد الأفريقي. ومن الأهمية بمكان أن تستمر العملية بتلقي الدعم من مجلس الأمن، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

إننا نؤيد، كذلك، مشروع البيان الذي أعده وفد فرنسا.

السيد أوكيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أرحب بالوزير نكاكولا وأن أشكره على إحاطته الإعلامية التي أوجز فيها آخر تطورات الحالة في بوروندي. وأود، قبل كل شيء، أن أشيد بالجهود التي اضطلع بها بلده والبلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية من أجل تحقيق الاستقرار في بوروندي، التي وجدت نفسها في وضع سياسي غير مستقر للغاية.

نحن نوافق على أن اتفاق وقف إطلاق النار الشامل يشكل أساسا لحل دائم، بشرط أن تتمكن الأطراف من الارتقاء فوق الشكوك وإقامة حوار قائم على الثقة والاحترام لالتزاماتها المقطوعة. ونتفق مع كل بيانات المتكلمين السابقين على ضرورة ممارسة كل ضغط ممكن على حركة بالبيهوتو – الجبهة الوطنية للتحرير من أجل إقناعها بالعودة إلى آلية التحقق والرصد المشتركة بدون تأخير أو أية شروط مسبقة.

وفي هذا السياق المتسم بالتوترات الداخلية والحزبية الذي يسود الآن في بوروندي، يجب أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا، في المقام الأول، لدعم الميسر في عمله المتعدد الأوجه لتأمين تنسيق الجهود بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولحشد الموارد اللازمة لتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمحاربين السابقين، وقد شرح الوزير نكاكولا الأثر الذي سيحدثه ذلك. وأود، أيضا، أن أشير إلى أن الموعد النهائي الممكن، الذي ذكره الوزير نكاكولا وممثل جنوب أفريقيا، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في سياق حشد الموارد وكل الجهود لتأمين التنفيذ الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن الصعوبات التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية من الحدة بحيث أنها تنطوي على خطر تجدد العنف الذي سيكون له تبعات على البلدان المجاورة، وقد يصل إلى حد تقويض جهود المجتمع الدولي هناك، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، فإننا ندعم النداء الذي وجهه الوزير نكاكولا اليوم لمساعدة عملية التيسير بغية كفالة نجاح تنفيذ برنامج العمل. إن أي فشل يصيب تلك العملية ستكون له نتائج لا تحمد عقباها.

وتؤيد الكونغو البيان الصحفي الذي أعده وفد فرنسا.

السيد النصر (قطر): أود بادئ ذي بدء، أن أرحب بسعادة السيد تشارلز نكاكولا، وزير السلامة والأمن في جنوب أفريقيا، وأشكره على إحاطته الإعلامية بشأن محادثات السلام في بوروندي، التي تقوم جنوب أفريقيا بدور هام في رعايتها.

وأود، كذلك، أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن أنشطة المكتب المتكامل للأمم المتحدة في بوروندي.

لقد حان الوقت لكي تتخلص بوروندي من ويلات الحرب الأهلية التي امتدت لفترة ١٤ عاما، قامت خلالها الأمم المتحدة بأداء دور هام لحفظ السلم والأمن في ذلك البلد، لما لذلك من أهمية في منع انتقال الصراع إلى مناطق أخرى في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. لذلك، يجب دعم الدور الذي يؤديه المكتب المتكامل للأمم المتحدة، والذي خلف بعثة حفظ السلام اعتبارا من العام الحالي، وذلك بالتوازي مع الدور الذي تؤديه اللجنة الثلاثية المشكلة من تترانيا وأوغندا وجنوب أفريقيا، للوساطة بين الحكومة ومتمردي حركة بالهيبيتو – الجبهة الوطنية للتحرير، حيث تقوم جنوب أفريقيا بدور الميسر.

إن الاستقرار الداخلي في بوروندي لا يمكن تحقيقه إلا بالمصالحة بين الحكومة وأطراف المعارضة كافة. ومما يبعث على التشجيع، أنه تم تأليف الحكومة الجديدة بتشكيلتها الشمولية في منتصف هذا الشهر. وبهذه المناسبة، لا بد من التأكيد على ضرورة تمكين الحكومة من بسط سيادتها على أراضيها ومنحها الأولوية في السيادة بموجب القانون الدولي. ولا ينبغي أن يفهم الحوار الوطني على أنه يمس بهذا المبدأ، وما لم يتم ذلك، فإنه سيرسل إشارات سلبية للمفسدين والجماعات المعارضة التي تمارس العنف، مما قد يؤدي إلى تشجيعها على المراوغة والمماطلة والتملص من الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار.

ونود أن نستفسر هنا من معالي الوزير عن المنهجية التي يتم اتباعها في تيسير الحوار بين الأطراف البوروندية. وينبغي، في الوقت نفسه، مراعاة سيادة الحكومة في المقام الأول، خاصة وأننا سمعنا أنه قد يتم منح أولئك المتمردين أموالا، نخشى أن يقوموا باستخدامها لإعادة تسلحهم ضد الحكومة. ومن جهة أخرى، تقع على عاتق الحكومة التزامات بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني في البلاد، وحماية حقوق النساء والأطفال واحترام حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتصل بضرورة إصلاح القطاع الأمني في ظل ملكية وطنية خالصة للبلاد.

ويجب الاستجابة لاحتياجات بوروندي في مرحلة إعادة البناء خلال الفترة المقبلة، وينبغي استمرار الدعم من جانب المجتمع الدولي والمانحين، خاصة بعد انعقاد اجتماع المانحين الأخير في البلد، كي لا يستسلم الشعب هناك للإحباط وخيبة الأمل. ولابد كذلك أن تتفهم مؤسسات بريتون وودز الظروف الاقتصادية العسيرة التي تمر بها البلاد. كما أن لجنة بناء السلام كانت قد خصصت لبوروندي مبلغ ٣٥ مليون دولار لتغطية النفقات التي تضمنتها الميزانية البرنامجية. وإننا لنشدد على أهمية استغلال هذا المبلغ لما فيه مصلحة البلاد، آخذين في الاعتبار ضرورة الاهتمام بالأولويات والاحتياجات الرئيسية لشعب بوروندي مع المحافظة على ملكيته الوطنية.

إن مصادقة بوروندي على ميثاق التعاون بين دول منطقة البحيرات الكبرى، الذي تم إقراره في مؤتمر قمة دول منطقة البحيرات الكبرى في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، سيكون لها أثر بالغ الأهمية على تعزيز مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في هذا البلد.

وفي الختام، فإننا نؤيد توصية الأمانة العامة بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لفترة جديدة بغية مساعدة بوروندي على استكمال مسيرة السلام.

السيد دي لارينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد نقاكولا على قدومه إلى نيويورك لتقديم إحاطة إعلامية عن آخر التطورات في عملية السلام.

إن الولايات المتحدة تدعو قوات التحرير الوطنية – حزب تحرير شعب الهوتو – إلى العودة إلى مائدة المفاوضات، والامتناع عن القيام بالمزيد من أعمال العنف

وتنفيذ اتفاقها مع حكومة بوروندي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ولقد تشجعنا من الجهود الأخيرة التي يبذلها الرئيس نكورونزيزا للاتصال بالمعارضة السياسية في بوروندي، التي توجت بتخصيص عدة مناصب وزارية لأحزاب المعارضة في تشرين الثاني/نوفمبر.

وتهنئ الولايات المتحدة عضو البرلمان عن الاتحاد الوطني التقدمي، إيف ساهينغوفو، بصفته النائب الأول للرئيس. ونثق بأن الرئيس نكورونزيزا ونائبه سيعملان معا على إرساء اتساق سياسي أكبر ويركزان على المشاكل التي تواجه البلد. وتشيد الولايات المتحدة بعمل الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في تسهيل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية - حزب تحرير شعب الهوتو وفي تقديم الدعم لمن يطلق عليهم اسم المنشقين عنها المتواجدين في معسكرين في شمال بوجمبورا.

وترحب الولايات المتحدة كذلك بجهود لجنة بناء السلام لإيجاد استراتيجية متكاملة لبناء السلام في بوروندي. ونؤيد بقوة ما تقوم به لجنة بناء السلام من عمل في تنفيذ تلك الاستراتيجية لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة على المدى الطويل ومنع العودة إلى الصراع ثانية.

السيد دو جياكونغ (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يرحب بزيارة السيد نقاكولا للمقر الدائم للأمم المتحدة. ونود أن نشكره كذلك على إحاطته الإعلامية.

تلاحظ الصين أنه في السنوات الأخيرة، وفي ظل قيادة الرئيس مبيكي، ترفع حكومة جنوب أفريقيا عاليا راية الانتعاش في أفريقيا، وتطالب بوحدة القارة وتعزيزها وحل صعوبات القارة ومشاكلها، وذلك بتسهيل حل العديد من مسائل البؤر الساخنة، بما فيها مسألة بوروندي. وتقوم الحكومة بدور هام وتقدم إسهامات هامة نالت المديح من جميع الأطراف.

ومنذ بداية هذا العام على وجه الخصوص، دعت جنوب أفريقيا وبصفتها عضوا في مجلس الأمن، المجتمع الدولي إلى إيلاء الاهتمام بمسائل البؤر الساخنة في أفريقيا، وتسهيل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وطالبت بتعزيز التعاون بين المنظمتين. وشارك وفد جنوب أفريقيا بقيادة السفيرين كومالو وسانقو بنشاط في النظر في المسائل ذات الصلة بالقارة الأفريقية، وتكلما بصورة علنية وساهما وقاما بقدر كبير من العمل من أجل حل هذه القضايا. ولقد تركا انطباعا قويا لدى الوفد الصيني.

وتؤيد الصين بحزم عملية بناء السلام في بوروندي. ونقدر ما تحرزه جهود إعادة الإعمار من تقدم بقيادة الحكومة. ونلاحظ أنه ما زالت هناك تحديات سياسية واقتصادية وأمنية عديدة. أما التقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام في بوروندي فليس مرضيا بصورة عامة. ويساورنا القلق من هذه الحقيقة، لا سيما وأن الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار الذي وقعته الحكومة وقوات التحرير الوطنية- حزب تحرير شعب الهوتو لم ينفذ بعد بصورة تامة. وهذا أيضا مدعاة للقلق. ونعتقد أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تولي اهتماما لتنفيذ الاتفاق. وندعو جميع الأطراف إلى حل خلافاتها وإلى اتخاذ خطوات نحو التحقيق الحقيقي لاتفاق وقف إطلاق النار، آخذين بعين الاعتبار مصالح البلد العامة.

وتقدر الصين العمل الذي حققه الميسر. ونؤيد الجهود التي لا تكل للشركاء الإقليميين. وندعو حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية- حزب تحرير شعب الهوتو إلى التعاون التام في تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار. وتدعو الصين كذلك المجتمع الدولي إلى توفير المساعدة للميسر وفريقه وإلى القيام بالتأثير الضروري لتعزيز إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

وفي الختام، تتقدم الصين بالشكر إلى السيد نقاكولا على عمله الفعال الذي قام به بصفته ميسرا. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المستقبلية.

السيد سباتافورا (ايطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزير نقوكولا وأشكره على إحاطته الإعلامية الموضوعية وعلى الإسهام المميز حقا الذي يقوم به في العملية بصفته ميسرا. وأود أن أرحب كذلك بالممثل التنفيذي للأمين العام لبوروندي وبالممثل الدائم لبوروندي.

اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إننا جميعا شعرنا بأنه يجب أن تكون بوروندي قصة نجاح بالنسبة للأمم المتحدة. إننا ملتزمون بأن تصبح بوروندي قصة نجاح. ولذلك، اختارت لجنة بناء السلام بوروندي، مع سيراليون، كأول حالتين قطريتين لمعالجتهما بصورة شاملة.

ولأن بوروندي قصة نجاح، لا نملك ترف خسارة هذا التحدي. وأعتقد، يا سيد نقاكولا، أن عملكم ميسرا هو حقا شرف لجنوب أفريقيا ولكم شخصيا. ونحن ممتنون لدوركم، وبالطبع لدور مبادرة السلام الإقليمية، في العمل الجماعي مع الاتحاد الأفريقي والمكتب المتكامل، ومع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وهناك مواضيع كثيرة هامة، ولهذا السبب نحن ممتنون لكم.

وأود أن أتكلم بإيجاز في مسألة واحدة. لقد أكدتم، أنتم سيد نقاكولا، مرات عديدة على الحاجة إلى الدعم من المجتمع الدولي. قبل كل شيء، سوف تحصلون على الدعم بعد هذا الاجتماع، لأنه بكل تأكيد أنتم بحاجة إلى تعزيز موقفكم في تعاملاتكم وجهودكم التيسيرية. ولا يوجد شك في ذلك.

ولن أستعمل هنا عباراتي بل عبارات البيان الرئاسي، وأنا ممتن بصورة كبيرة للوفد الفرنسي على إعداده. ووفي ذلك البيان نقول،بكل وضوح، للرأي العام وللمجتمع الدولي، أننا نؤيد عمل الميسر. وسوف نحث قوات التحرير الوطنية- حزب تحرير شعب الهوتو على العودة إلى التحقق المشترك وإلى آلية الرصد بدون تأخير أو شروط مسبقة، وسوف ندعو الطرفين، كما سمعنا من متكلمين سابقين، إلى الامتناع عن القيام بأي عمل ربما يؤدي إلى استئناف الأعمال القتالية.

وهنا أود أن أسألكم، سيدي الوزير، عما إذا كان لديكم، بعد ذلك، شيء يدور في خلدكم تتوقعونه من هذه الهيئة بصورة خاصة؟ ما الذي نستطيع عمله أكثر من ذلك، في هذه اللحظة، بصفتنا مجلس الأمن، لدعمكم ودعم مبادرة السلام الإقليمية،ولتعزيز قدرتكم ولتسهيل المضي قدما على درب عملية السلام، كي نمنع العودة إلى الأعمال القتالية مرة ثانية؟ هل تفكرون في أمر معين يمكن أن نقوم به؟ بطبيعة الحال، نحن – الأعضاء المجتمعين حول هذه الطاولة، والأعضاء أيضا في لجنة بناء السلام – سنشجع اللجنة بالتأكيد على تعزيز انخراطها في بذل قصارى الجهود لتيسير عملية السلام.

ومرة أخرى، سؤالي هو: هل تفكرون في أمر آخر يمكن أن نقوم به؟ لأننا، وأكرر، نريد لبوروندي أن تكون قصة نجاح.

السيد مكنزي سميث (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يمكنني الاقتضاب، لأن وفد بلدي وأنا نؤيد العديد من النقاط التي أثارها أعضاء المجلس هذا الصباح.

اسمحوا لي في المستهل أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في الإعراب عن الشكر للوزير على تقريره المقدم في الوقت المناسب تماما هذا الصباح. وتثني المملكة المتحدة على ما بذلته جنوب أفريقيا من جهود جبارة لتمكين بوروندي من بلوغ نقطة إحلال السلام تحديدا.

ونرحب بمواصلة التزام جنوب أفريقيا، إلى جانب حكومتي جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا، بعملية السلام تلك، لا سيما بإشراك قوات التحرير الوطنية في الخطوات الأخيرة صوب تحقيق سلام دائم ومستدام.

وعلى غرار الآخرين، نتفق على أن التعديل الذي طرأ على حكومة بوروندي مؤخرا يتيح فرصة لإيجاد دينامية سياسية جديدة. فأحزاب المعارضة الآن جزء من حكومة الوفاق الوطني الجديدة، وقد أعربت، في جملة التزامات أخرى، عن استعدادها للمساعدة في إرجاع قوات التحرير الوطني إلى الطاولة. وينبغي ألا تُهدر هذه الفرصة. ويتعين علينا أن نشجع حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية على تسوية خلافاتهما السياسية العالقة حتى يتسنى البدء بعملية السلام. ومن الواضح للغاية – وقد عززت هذه الفكرة – الإحاطة الإعلامية التي قدمها الوزير هذا الصباح أن أي نوع من الحلول العسكرية سينطوي على تكاليف إنسانية وسياسية باهظة وسيشكل خطوة غير مقبولة إلى الوراء.

وأخيرا، نؤيد مشروع البيان الصحفي الذي أعده وفد فرنسا بالتشاور مع وفد جنوب أفريقيا.

السيد تشافيس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود، بدوري، أن أعرب عن امتناني للوزير نغاكولا، ميسِّر عملية السلام في بوروندي، على البيان الذي أدلى به، وعن عرفاننا لبلده، جنوب أفريقيا، وللبلدان الأخرى في المنطقة، على كل ما بذلته من جهود لدعم الأمم المتحدة في سياق عملية بناء السلام في بوروندي.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، أود أن أشدد أيضا على أن بوروندي تشكل بالنسبة لبيرو نموذجا هاما. ونريد أن نكفل أنه سيصبح نموذجا ناجحا، ولذلك الغرض، ندعم العمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام.

وبهذه المناسبة، أود أن أدلي بالتعليقين المقتضبين التاليين لأعرب عن مشاطرة وفد بلدي للأفكار التي عرضها آنفا الوزير نغاكولا بشأن الحالة في بوروندي. ويتعلق أولهما بالحقيقة المتمثلة في أن اتفاقات السلام والاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار لم توجد بعد، لسوء الطالع، الثقة الضرورية للتمكن من ترسيخ الحوار وبناء السلام. وفي هذا الصدد، يشكل توقف تنفيذ وقف إطلاق النار المتفق عليه بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية سببا من أسباب القلق. ونرى أنه ينبغي توجيه الجهود المعززة التي اتخذتها البلدان المجاورة، والاتحاد الأفريقي أيضا، لدعم الحكومة وقوات التحرير الوطنية بغية ضمان استمرار هذا الحوار وإيجاد أجواء الثقة وعدم العودة إلى أعمال العنف. ولا بد من الحوار دون شروط لكفالة الامتثال الكامل للاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار.

وينبغي للحكومة أن تكف عن اتخاذ الإجراءات التي ستقوض تفاعلها الإيجابي مع قوات التحرير الوطنية. وفي الوقت ذاته، ينبغي لقوات التحرير الوطنية أن تكف عن الرد بارتكاب أعمال مسلحة. وبالتالي، هناك حاجة إلى إيجاد آليات مبتكرة يمكن استخدامها للوفاء بالشروط الواردة في الاتفاق، وكفالة عودة قوات التحرير الوطنية للآلية المشتركة المعنية بالتحقق والرصد، وبالتالي، تفادي اندلاع أعمال القتال.

ونحن على اقتناع بأن نشوب صراع لن يؤدي إلا إلى ارتكاب مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، وزيادة أوجه عدم الاستقرار ومواصلة عرقلة استعادة السلام في بوروندي. ودون إحلال السلام، لن نتمكن من إعادة بناء البلد، وسيستحيل اجتذاب الاستثمار الخاص، الذي يكتسي أهمية حاسمة لوضع بوروندي على المسار الصحيح بغية تمكينها من إعادة بناء اقتصادها.

ويتصل التعليق الثاني للوزير نغاكولا الذي أود أن أتناوله بإشارته إلى الحالة الداخلية في البلد. فهذه الحالة لا تسهم بصورة كبيرة في عملية السلام. وفي هذا السياق، نود أن نعرب أيضا عن قلقنا إزاء كفالة إقامة الحكم السليم وإرساء الديمقراطية في بوروندي. وهناك حاجة إلى وضع نظام شامل وديمقراطي يحترم جميع الأطراف. ولتحقيق ذلك الهدف، نؤمن بأنه من الحاسم ترسيخ نظام قائم على أحزاب قوية، يمكن فيه احترام معارضة الحكومة وكفالة حرية الصحافة في سياق القانون.

ونأمل أن تفلح الحكومة الجديدة في جهودها لتحقيق ذلك الهدف، وستواصل إجراء حوار شامل وشفاف.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نضم صوتنا إلى أصوات الزملاء الآخرين في الإعراب عن الشكر للوزير نغاكولا على إحاطته الإعلامية المثرية والمُقدَّمة في الوقت المناسب. ونود أن نشيد بجهوده لتيسير عملية السلام في بوروندي، فضلا عن جهود غيره من الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، لا سيما المبادرة الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة في بوروندي، ونحن نتتبعها عن كثب. فبعد انقضاء سنتين على إجراء الانتخابات، وسنة على التوقيع على الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار، لا نواجه جمودا طال أمده في عملية السلام فحسب، بل نشهد أيضا بالفعل حالات من المعارك المفتوحة. وهذا تطور بالغ الخطورة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده للحيلولة دون ارتكاب الأعمال القتالية من جديد.

ونؤمن بأنه لا يمكن تحقيق حل مستدام إلا من خلال الحوار السياسي. وفي هذا السياق، نؤيد تماما الإحاطة الإعلامية والمعلومات التي وافانا بها الوزير نغاكولا، ونشيد بجهوده الرامية إلى تحقيق هذا الهدف بالذات.

وهناك ضرورة ملحة لاستئناف العمل بالاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار وتنفيذه في أقرب وقت ممكن في إطار سياسي عام يعالج شواغل الحكومة وقوات التحرير الوطنية. ونأمل أنه سيكون بمقدور جميع الأطراف البوروندية الاتصاف بالنضج السياسي والانخراط في الحوار بنية حسنة.

وبالتالي، نناشد الحكومة وقوات التحرير الوطنية أن تستأنف على وجه الاستعجال العملية السياسية وتهيئ الظروف اللازمة لتعافي بوروندي من الصراع.

وفي الختام، نود أن نشجع الوزير نغاكولا بصفته الميسر على مواصلة جهوده، بالعمل الوثيق مع الأطراف في بوروندي والأطراف الإقليمية، من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في بوروندي.

وأخيرا، نؤيد مشروع البيان الصحفي الذي أعده الوفد الفرنسي، ونشكر فرنسا على إعداده.

السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نود أن نرحب بالوزير نغاكولا ونشكره على إحاطته الإعلامية المفصَّلة، ونعرب له عن امتنان وفد بلدنا له لاضطلاعه بواجباته بصفته ميسِّر عملية السلام في بوروندي. ونحن بدورنا نود الثناء على الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي ومبادرة السلام الإقليمية الخاصة ببوروندي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، فضلا عن العمل الذي قامت به في ذلك البلد لجنة بناء السلام بغرض إحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة فيه.

وعلى غرار الوفود التي سبقتني في إلقاء كلمتها، نرحب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة ونشجِّع أعضاء المجلس الجُدُد على أن يضعوا خلافاتهم السياسية جانباً وعلى العمل معاً في سبيل تحقيق أهداف مشتركة، كالمصالحة الوطنية والتنمية واستقرار بوروندي.

ونلاحظ أن الطريق المسدود أمام مفاوضات السلام، وخاصة ما أبداه بعض أعضاء قوات التحرير الوطنية التابعة لحزب تحرير شعب الهوتو من إصرار ورفضهم المشاركة في المفاوضات تمثل عقبة من أصعب العقبات في سبيل بناء السلام في البلد؛ وفي هذا السياق نناشد قوات التحرير المذكورة أن تنضم بلا تأخير وبلا شروط مسبقة، إلى الآلية المشتركة للتحقق والرصد في بوروندي للتوصل إلى حل سياسي، وبذلك ضمان التنفيذ السريع لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل.

ويجب على حكومة بوروندي أيضا، من جهتها، أن تضاعف جهودها لتيسير عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، فضلا عن جهودها المبذولة لإصلاح قطاع الأمن.

واسمحوا لي أن أؤكد أن السلم والأمن هما، في نظر بنما، وجهان لعملة واحدة. وفي هذا السياق، نناشد حكومة بوروندي والأمم المتحدة أن تواصلا التفاوض بغية تحديد العلاقات بين لجنة الحقيقة والمصالحة وبين محكمة خاصة، تكفل جلب مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الدولية ومرتكبي الجرائم بحق الإنسانية أمام القضاء، مع التوضيح أن حقوق الإنسان ليست قابلة للمساومة.

وأخيرا تؤيد بنما مشروع البيان الصحفي على النحو المقدم إلينا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان، بصفتي ممثل إندونيسيا.

نشكر معالي السيد تشارلز انكاكولا، وزير السلامة والأمن في جنوب أفريقيا وميسِّر عملية السلام في بوروندي، لإحاطته الإعلامية حول آخر تطورات عملية السلام في بوروندي.

يود وفدنا أن يؤكِّد تأييدنا لعملية السلام في بوروندي والدور الإيجابي الذي يؤديه في هذا المجهود الميسر شخصيا وبلدان المنطقة، عبر المبادرة الإقليمية وبطبيعة الحال، جنوب أفريقيا. وفي هذا الصدد، ندرك أهمية تشكيل حكومة جديدة في بوروندي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ونعتبر طابع هذا التشكيل الأكثر شمولا خطوة هامة لضم عناصر المعارضة كلها إلى عملية السلام. ونرجو أن تتمكن كل الأحزاب السياسية من التعاون جماعيا، لما فيه صالح ذلك البلد ككل.

وفي عملية السلام هذه، نشجع الأطراف على تنفيذ جميع الأحكام المتفق عليها بموجب اتفاق دار السلام لوقف إطلاق النار الشامل، المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وإلى ذلك، ندعو جميع المعنيين السياسيين في بوروندي إلى التزام روح الحوار وبناء توافق الآراء والشمول، بما في ذلك عند تناول مسألة تقاسم السلطة بطريقة منصفة، مما يمكنهم من تحقيق انتقالٍ ناجح في بلدهم.

ونبدي أيضا تقديرنا لدور لجنة بناء السلام في دعم بوروندي لتحقيق السلام والاستقرار البعيدي المدى. ونشجع حكومة بوروندي على تكثيف جهودها في جميع جوانب إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما بالنظر إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بما يتيح الحد من وجود عناصر يُحتمل أن تكون مسلحة ووجود دوافع إلى الصراع. وهناك مشكلة تتصل بإصلاح قطاع الأمن، هي مشكلة الأسلحة الخفيفة وغيرها من الأسلحة في البلد، مما يسهم في العنف وعدم الاستقرار. ويجب بذل جهود للقضاء على تدفق هذه الأسلحة بغية تهيئة ظروفٍ مؤاتية للسلام. وأكرر القول إن إندونيسيا تود تجديد تأكيد دعمها لعملية السلام في بوروندي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير السلامة والأمن في جنوب أفريقيا، وميسِّر عملية السلام في بوروندي معالي السيد تشارلز انكاكولا، للرد على الأسئلة المطروحة.

السيد انكاكولا (تكلم بالانكليزية): أود أنا أيضا تسجيل تقديري وتقدير الاتحاد الأفريقي والمبادرة الإقليمية للملاحظات والإشارات البنَّاءة جدا، التي أبداها بعض أعضاء المجلس، كما أعبر عن تقديرنا للاقتراحات، فضلا عن وعود الدعم المقدمة لجهودنا في مجال التيسير.

ونحن نقدر وجود تفهم شامل لدينا جميعا لضرورة إنجاز هذه العملية، فنرسي بذلك أساساً لأن تسود ظروف السلام في بوروندي. وأحب أن أبدي مرة أخرى رغبتنا في أن نضمن، أولا، استمرار عملية التيسير بين قوات التحرير الوطنية التابعة لحزب تحرير شعب الهوتو وحكومة بوروندي، وأن تتكلل جهودها بالنجاح. وثانيا، سنقوم بكل ما يلزم لمساعدة حكومة بوروندي في التغلُّب على مختلف التحديات السياسية التي تواجهها، بأن نقدم إليها باحترام كل ما قد يكون لدينا من مقترحات بصفتنا ميسيرين. وسنفعل هذا بالسلطة المخولة لنا عبر عملية التفاوض. عندما أشير أولا عند تحديدنا مبادئ المشاركة السياسية، إلى أننا سنبقى نحن – بصفتنا المبادرة الإقليمية – والاتحاد الأفريقي، وبطبيعة الحال عن طريق التيسير – سنبقى الضامنين لعملية السعي إلى السلام في بوروندي، حتى يتحقق ذلك.

وما يعنيه ذلك لنا هو بوضوح أن مهمتنا لن تنتهي بانتهاء عملية التيسير. وهذا ينسجم مع اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. ونود أن نكون جزءاً لا يتجزأ من أي مجهود، خاصة عمل لجنة بناء السلام، المصممة بحيث تكفل أن يستمر البلد ككل في السير نحو وضع برامج في نهاية المطاف لتحقيق تنمية بوروندي. وبعبارة أخرى، سيكون شعب بوروندي قادراً على التمتع بثمار الديمقراطية، التي ساعد على توصيلها إلى بلده.

ولذا، كان هناك عدة أمور سنقوم بها. وعند النظر في الطريق الممتدة أمامنا، نحث على أن تستمر دعوتنا إلى المشاركة في كل المناقشات الكفيلة بتمكيننا من تبادل خبراتنا في مجال العمل الذي أتيح لنا القيام به في بوروندي.

إننا نقدر كون الجميع قد أكدوا لنا أن مجلس الأمن سيقوم أيضا بكل ما يلزم لدعم مبادرتنا وهنا، أريد مرة أخرى، أن أناشد بلدان العالم أن تساعدنا على إنجاز ذلك البرنامج، وعلى إتمام نزع السلاح والتسريح وعملية إعادة الدمج، كما قال رئيس المجلس، وأن تساعدنا على معالجة الحالة السياسية داخل البلد، لكي نتمكن من تهيئة الأجواء اللازمة للمشاركة السياسية هناك على قدم المساواة في الساحة السياسية. وسنؤدي قسطنا، كما سبق لي بيانه، على أساس الدور الذي أُسند إلينا، ولن نقتصر على التفاوض حول السلام على أساس اتفاق وقف إطلاق النار المحدَّد، بل سنتصرف أيضا على أساس النصح والإرشاد المستمدين من المبادئ السياسية التي تم التفاوض عليها، والتي وقعها الطرفان في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. عندئذ تم تحديد نوع الدور الذي سنستمر في تأديته بالنظر إلى توطيد السلام في بوروندي.

ونود أيضا أن نوجه نداء حازما لاستمرار المساعدة في ممارسة الضغط على قادة قوات التحرير الوطنية التابعة لحزب تحرير شعب الهوتو، بغية عدم مقاطعتهم لهذه العملية، بل لاتخاذ موقعهم المناسب لتوجيه العملية نحو نهايتها. ولذلك كانت دعوتنا إلى جميع أمم العالم بوجوب توحيد صوتها وكلمتها في هذه المسألة. ولو فعلنا ذلك، لما بقي هناك ملاذ لقيادة حزب تحرير شعب الهوتو– قوات التحرير الوطنية.وقد يشكل ذلك، إذاً، ضغطا على عملية السلام، التي لا يزال من الممكن تغيير مسارها بسهولة.

واسمحوا لي بالعودة مجددا إلى مسألة تثير لدينا قلقا عميقا. فكما ذكرت في بياني الأولي، حين ذهبنا إلى

المخيمات التي يقيم فيها الناس الذين تركوا قواعدهم، وجدنا العديد من الأطفال. وإننا نناشد المجتمع الدولي لكي يساعدنا في التعامل مع مسألة أولئك الأطفال. ونحن، من جهتنا، سنفعل كل ما يلزم لضمان بدء عملية حقا، برعاية مجلس الأمن، تمكّننا من التعامل مع تلك المسألة. وفوق ذلك، إن بعض الناس الذين تركوا قواعدهم مرضى، ولم نكن قادرين على تلبية احتياجاتهم الطبية. فينبغي للمجتمع الدولي أن يتدخل، عاجلا وليس آجلا، لكي يتمكن من المساهمة في حل تلك المشكلة أيضا.

لكننا سنترك هذه القاعة ونحن واثقون أن دول العالم ستقوم بمساعدتنا في إنجاز ما هو مجرد خطوة أولية أساسية نحو إعادة بناء بوروندي. وفي المستقبل، سنعتمد كثيرا على لجنة بناء السلام، فيما تحدد دول العالم عملية يجب أن تنقل بوروندي بعيدا عن ماض شهد العديد من مواطني ذلك البلد وهم يُذبحون، إلى وضع يستنبط فيه كل شخص في بوروندي المكاسب الملحّة من التسوية السياسية الآخذة في التطور. ونحن أنفسنا، الذين نحترم الديمقراطية، ونحرص، بشكل خاص، على مساعدة البلدان الخارجة من الصراع، سنرفع هراواتنا بالنيابة عن أولئك الراغبين في بناء سلام في بوروندي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الوزير نكاكولا على التوضيحات التي قدمها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم أعضاء المجلس، لأشكر الوزير نكاكولا على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.